INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تسع سنوات من القمع والاضطهاد في صمت دولي خذل الشعب البحريني

#على_طريق_النصر

تتجدد ثورة الشعب البحريني للعام التاسع على التوالي دون أي استسلام أو هوادة للحصول على الحقوق التي سلبتهم إياها السلطات البحرينية. رغم ان الثورة بدأت سلمية ولا زالت سلمية إلا أن سياسة القمع التي مارستها السلطات ولا زالت تمارسها من حرمان لتمثيل المعارضة في البرلمان وتعديل القوانين وإسقاط للجنسيات واعتقالات تعسفية واحتجازات قسرية ومحاكمات غير عادلة والتي للأسف انتهى العديد منها بإعدام إجرامي واستهداف لرجال الدين والقادة والرموز وعامة الشعب من الناشطين والمعارضين وغير ذلك من ضروب التعذيب والحرمان حتى من العناية الطبية في السجون البحرينية.

سعت السلطات من خلال تلك السياسة إلى اسكات الشعب وترهيبه بكافة الأساليب المخالفة للقوانين والمواثيق والأعراف الدولية، إلا ان إرادة الشعب في تحقيق مطالبه كانت ومازالت هي الأقوى.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يؤكد تضامنه مع الشعب البحريني في انتفاضته السلمية المطالبة بحقوق مشروعة وشرعية كمواطنين لهم الحق في العيش بكرامة على أرض بلادهم.

كما يؤكد المجلس على ضرورة وجود هيئات أممية ترصد عن قرب الانتهاكات الصارخة للسلطات البحرينية بحق شعبها من جهة واخلالها بالتزاماتها الدولية من جهة أخرى. فلا بد من إزاحة الغطاء السياسي

الذي يدعم سياستها القمعية والبدء بعملية المحاسبة والمحاكمة لكافة المسؤولين عن الانتهاكات الواقعة على أرض البحرين.

إفلات السلطات البحرينية من العقاب على مدى 9 سنوات تسبب في إحصائيات رهيبة من الانتهاكات ومعاناة إنسانية للمواطنين الأصلين في بلادهم.

ونحن على أعتاب الدورة 43 لمجلس حقوق الإنسان، لا زلنا مصرين على ضرورة وجود آليات حقيقية وفعالة تهتم بالمواطن قبل السلطات الحاكمة التي من المفروض أن يتم استجوابها علناً وامام المجتمع الدولي عن ممارساتها القمعية بحق شعبها وإجبارها على الالتزام بالمعايير والمعاهدات التي وعدت بالالتزام بها ولم يكن ذلك إلا كذباً ومن باب ذر الرماد بالأعين وعليه بات من الضروري تعديل القوانين التي سمحت للسلطات بالتمادي بتجاوزاتها ضمن غطاء قانوني وخاصة بعد إزاحة المعارضة من البرلمان.

كما إننا ندعو المجتمع الدولي إلى استخدام نفوذه من أجل إسقاط الأحكام الجائرة عن المدافعين عن حقوق الإنسان والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين السياسيين لمجرد نشاطهم السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان، أو التعبير عن آرائهم والتحدث إلى وسائل الإعلام أو عبر الإنترنت.

لم يعد من المقبول معاملة المدافعين عن حقوق الإنسان وكأنهم مجرمين لمجرد أن السلطات في بلادهم لا تريد أن تعترف بحقوقهم.

ختاماً: يؤكد المجلس الدولي أنه حان وقت إلغاء النظام الملكي المطلق واستبداله بنظام ملكي دستوري يكون الشعب فيه هو مصدر السلطات لا يحق فيه للحاكم تجاوز الدستور أو القوانين وتسخيرها لخدمة مصالحه تحت أي ظرف كان.

جنيف 2020/02/15